

## دور المنظمات الإقليمية الإفريقية في تسوية أزمة مالي منى بومعزة

كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باجي مختار - عنابة، fatimaboumaaza@hotmail.com

تاريخ القبول: 2016/09/25

تاريخ المراجعة: 2016/07/21

تاريخ الإيداع: 2014/10/21

### ملخص

مرت دولة مالي منذ استقلالها عن فرنسا بعدة أزمات تجسدت في محاولات انقلاب على النظام، وتقسيم الدولة بفصل الشمال عن الجنوب لتكوين دولة خاصة بالأزواد، كان آخرها أزمة سنة 2012 التي مازالت قائمة إلى يومنا هذا. بدأت بانقلاب على الرئيس "أمادوتوري" واستمرت بإعلان استقلال الشمال عن الجنوب، لعبت الحركات المسلحة فيها دورا في تصعيد الوضع من خلال إعلانها الزحف نحو الجنوب، مما قاد إلى التدخل العسكري الفرنسي الذي لم ينجح في حل الأزمة، كما لعبت منظمة "الإكواس" دورا أساسيا في محاولة إيجاد مخرج نهائي لها على عكس الاتحاد الإفريقي الذي اكتفى بدور ضئيل.

كلمات المفاتيح: أزمة مالي، منظمات إقليمية إفريقية، إكواس، اتحاد إفريقي.

### *Le rôle des organisations régionales africaines dans la résolution de la crise au Mali*

#### **Résumé**

Le Mali a connu plusieurs crises, depuis son indépendance, dont la dernière remonte au coup d'Etat de 2012, contre le Président Amadou Toumani Touré, suivi de la proclamation unilatérale de l'indépendance de la région de l'AZAWAD. Suite à l'effondrement de l'armée malienne, la France a annoncé le lancement de l'opération Serval afin de stopper la progression de la rébellion nordiste. Notons également l'intervention de la CEDEAO dans cette situation militaro-politique alambiquée, afin de permettre le règlement de la crise, contrairement au rôle de l'Union Africaine qui fût insignifiant.

**Mots-clés:** Crise du Mali, organisations régionales africaines, CEDEAO, Union africaine.

### *The role of African regional organizations in resolving the crisis in Mali*

#### **Abstract**

Mali suffered several crises that appeared in the attempted coup and the division of the state to separate the north from the south in order to form the state of Azawad. The last crisis started in 2012, and still exists. The crisis began with a coup against the president of Mali. After that the armed Movements proclaimed the independence of northern Mali, then they announced that they would attack the South, which precipitated the French military intervention. The ECOWAS made great efforts to solve this crisis, unlike the African Union, which had a minimal role.

**Key words:** Mali's Crisis, African regional organizations, ECOWAS, African Union.

المؤلف المرسل: منى بومعزة، fatimaboumaaza@hotmail.com

## مقدمة

شهدت القارة الإفريقية القرن الماضي تزايداً ملحوظاً في انتشار الصراعات المسلحة العنيفة والحروب الأهلية التي تقوم بها جماعات مسلحة فيما بينها أو في مواجهة السلطة الحاكمة احتجاجاً على الممارسات التمييزية للدولة أو بغية الإطاحة بنظام الحكم أو الحصول على الحكم الذاتي لمنطقة معينة أو الانفصال عن الدولة، أدت هذه الصراعات بحق إلى حصد الكثير من الأرواح في القارة السمراء، فضلاً عن تدهور كل جوانب الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

لم تسلم -أيضاً- دولة مالي التي تقع غرب القارة الإفريقية من هذه الحروب التي تنشب من حين لآخر من قبل العديد من الجماعات، أبرزها جماعة الطوارق التي تستقر في الشمال وتشعر بالاضطهاد وعدم المساواة الاجتماعية مقارنة مع سكان الجنوب، الأمر الذي دفعها إلى المطالبة باستقلال شمال مالي لتكوين دولة أزوادية، بعدما كانت مطالبها تتمحور حول تحسين ظروف العيش وتشجيع التنمية في الشمال المالي.

أمام الرفض المستمر للسلطة المركزية لهذه المطالب، انتهج الطوارق طريق السلاح والتحالف مع الجماعات الإرهابية لتحقيق أهدافهم، وظلت الأحداث تتأزم لتبقى هذه الدولة رهينة العديد من الصراعات والتوترات من فترة لأخرى وصلت في أكثر من مرة إلى الانقلاب على النظام الدستوري، كانت الأمور بعدها ترجع إلى نصابها بتدخل أطراف أجنبية من خلال الوساطة والمفاوضات، غير أن الإصلاحات غير المؤثرة التي تتبعها الحكومة واستمرارها في سياسة التهميش كانت تشعل فتيل التمرد من جديد مما يجعل الوضع يعود إلى نقطة الصفر.

من خلال هذا العرض الموجز يثور التساؤل حول دور المنظمات الإقليمية الإفريقية في تسوية الأزمة في دولة مالي التي تعود بدايتها لسنة 2012، وما زالت مستمرة إلى وقت كتابة هذه السطور وبصورة أكثر دقة يمكن طرح التساؤلات الآتية: ما هو دور الاتحاد الإفريقي في تسوية الأزمة المالية باعتباره المنظمة القارية التي تختص بتعزيز السلم والأمن في القارة الإفريقية؟ وما هي الجهود التي بذلتها منظمة "الإكواس" في تسوية أزمة مالي باعتبارها المنظمة الفرعية التي تعنى بحفظ السلم والأمن والاستقرار لدول غرب إفريقيا؟.

للإجابة عن هذه التساؤلات ومعالجة الموضوع من جميع جوانبه ارتأينا تقسيم البحث إلى أربعة محاور نتناول فيها: أزمة دولة مالي من الاستقلال إلى غاية تصعيد أزمة 2012 وتدخل فرنسا العسكري، ودور الاتحاد الإفريقي في محاولة تسوية الأزمة المالية، ودور منظمة "الإكواس" في عملية التسوية، وأخيراً مآل الأزمة المالية والحلول البديلة لها.

## أولاً: أزمة مالي من الاستقلال إلى غاية انقلاب سنة 2012

احتلت فرنسا مالي في القرن 19 وسمتها باسم السودان الفرنسية، ظلت هذه الدولة تسمى بهذا الاسم إلى غاية سنة 1959، حيث ضمت فرنسا السنغال وجمهورية السودان الفرنسي وصحراء أزواد في اتحاد ثلاثي سمته اتحاد مالي، ثم انسحب السنغال منه سنة 1961، ومنذ ذلك الوقت أطلق عليها اسم جمهورية مالي، غير أن ذلك لم يغير من وضع صحراء الأزواد التي ظلت تابعة لمالي، ومع سياسة التهميش من قبل حكومة باماكو بعد الاستقلال عن فرنسا سنة 1960 بدأ التاريخ النضالي الأزوادي الذي ما انفك يطلب الانفصال لتكوين دولة الأزواد المستقلة<sup>(1)</sup>.

## 1- محاولات الانفصال في مالي قبل سنة 2012

تحصلت دولة مالي على استقلالها دون أن تتعم بالأمن والاستقرار والسلام، فمنذ ذلك الحين إلى يومنا الحالي عانت ولايات الحروب والصراعات المسلحة الداخلية المقيمة بين أبناء الوطن الواحد بسبب حلم طوارق أزواد المتمثل في تحقيق مطلب الانفصال الذي تم إجهاضه في الستينيات بيد الرئيس الأسبق "موديبو كيتا"، حيث ارتكب جيشه العديد من الجرائم بحق الطوارق من قتل واستيلاء على ممتلكاتهم، فضلا عن تهيش المجموعات السكانية الرعوية في الشمال، مما دفع الكثير من الطوارق خاصة الشباب منهم إلى الهجرة والانضمام لصفوف الجيش الليبي الذي رحب بهم وساعدهم على اكتساب خبرات واسعة في القتال، ليعودوا إلى وطنهم في بداية التسعينيات حاملين أمل استرجاع حلم قيام دولة أزواد المستقلة، وقد أدى ذلك إلى نشوب ثورة ثانية في سنة 1990 هاجمت فيها الحركة الشعبية لتحرير أزواد الجيش النظامي المالي، وردّ الجيش الاعتداء بارتكابه مذابح بشعة في حق الطوارق المدنيين العزل ضاربا اتفاقيات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني عرض الحائط في سبيل الضغط على الثوار الطوارق الذين لم يستطع النيل منهم<sup>(2)</sup>.

انتهى تمرد سنة 1990 باتفاقية تمناست بالجزائر بين الطوارق وحكومة "موسى تراوري" سنة 1991 التي تنص على وقف الهجمات من الطرفين وسحب القوات المالية من منطقتي "تمبكتو وكيدال"، والعمل على منح المنطقتين حكما ذاتيا بالإضافة إلى تخصيص جزء من ميزانية الدولة لتنمية المنطقة، وبذلك خطا الطوارق خطوة إيجابية، وفي المقابل من ذلك استغل المعارضون هذه الخطوة لإقناع الشعب بفداحة ما قام به الرئيس من التنازل عن جزء من البلاد، فكانت النتيجة الإطاحة به مما جعل الثوار يعودون لشن الحرب ضد الجيش المالي لينتهي الصراع بتوقيع المعاهدة الوطنية في أبريل سنة 1992 وملحقاتها، من أهم نتائج هذه الاتفاقيات حل الحركات الطوارقية الثائرة، وتسليم ثوار الطوارق أسلحتهم مع دمج ما يقارب 1500 منهم في الجيش وجعلهم مسؤولين عن الأمن في الشمال المالي، ومع هذا لم تستطع الدولة أن تواجه الصراعات المستشرية داخل أراضيها في ظل الأوضاع التي مزقت الدولة من أهمها الفساد السياسي وهشاشة الدولة والتهيش المنظم في المناطق النائية ناهيك عن الصراعات المسلحة المستمرة في شمال مالي، وفي عام 1996 تم توقيع اتفاق سلام في "تمبكتو" بالشمال، سلم بعدها المسلحون الطوارق ثلاثة آلاف قطعة سلاح، وتم في هذه المناسبة حل الجماعات الطوارقية المقاتلة<sup>(3)</sup>. كان التمرد الثالث للطوارق من قبل حركة 22 ماي الديمقراطي من أجل التغيير الذي جرى في سنة 2006<sup>(4)</sup> ضد الرئيس "أمدو توماني توري" وانتهى باتفاقية الجزائر في نفس السنة أنهت رسميا تمرد الطوارق، ثم برتوكول تفاهم طرابلس سنة 2008، ومع ذلك ظل التهيش والفقر هو الميزة الغالبة على مناطق الشمال قياسا بمناطق الجنوب والوسط<sup>(5)</sup>.

## 2- الأزمة المالية الحالية (سنة 2012)

بعد سقوط نظام القذافي الذي يقال أنه كان داعما لهم عاد الطوارق -الذين تركوا مالي من أجل مساندته- في نهاية سنة 2011 إلى البلاد محملين بالأسلحة الثقيلة، وتم إنشاء الحركة الوطنية لتحرير الأزواد التي بدأت في جانفي من سنة 2012 بالاشتراك مع حركات أخرى بإشعال نار الحرب من جديد مع تدخل بعض الحركات الإسلامية التي تعتبر جزءاً من تنظيم القاعدة كجماعة أنصار الدين بزعامة "إياد أغ غالي" وتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، وحركة الجهاد والتوحيد في غرب إفريقيا، وجماعات متفرقة مسلحة مثل جماعة بوكو حرام

بنيجريا، مما أدى إلى إضفاء الصبغة الإسلامية على القضية<sup>(6)</sup>، وتميز هذا الصراع بأنه كان أعنف وأشد مما سبقه من عمليات تمرد واقتتال في السنوات الماضية، فقد شنت الحركة الوطنية لتحرير أزواد هجمات مفاجئة على عدد من المدن المالية يوم 17 جانفي 2012، منها مدينة "مناكا" على الحدود النيجرية، ومدينة "تساليت" على الحدود الجزائرية، وهي مدن تقع في النطاق الجغرافي لمحافظة "كيدال" و"غاو"، وطالبت الحركة في بيان لها بتحرير تلك المناطق من الهيمنة المالية، وسقط خلال هذه الهجمات الكثير من الضحايا من الجيش المالي مما جعل عناصر من هذا الأخير يُحملون الرئيس "أماو توماني توري" مسؤولية ما حدث، وأصبحت هناك بوادر لانقلاب وشيك الوقوع ضده، وهو ما حصل بالفعل بعد حوالي شهرين من تلك الحوادث ففي مارس 2012 نجح انقلاب عسكري بقيادة النقيب "أماو سانوغو" في تحية الرئيس "أماو توري"، حيث أعلن الانقلابيون أن استيلاءهم على السلطة جاء ردا على سوء إدارة الرئيس "توري" للبلاد وللتمرد المتصاعد في الشمال وامتناعه عن تسليح الجيش المالي<sup>(7)</sup>، من هنا استغل المتمردون المسلحون الوضع وسيطروا على الشمال وأعلنت الحركة الوطنية لتحرير أزواد يوم 06 أفريل من نفس السنة شمال مالي دولة مستقلة للطوارق<sup>(8)</sup>، وهو ما تم رفضه من قبل جميع دول الجوار، كما لاقى استنكارا دوليا واسع النطاق.

من أجل وضع حل سريع لهذا التصعيد الخطير وبعد الإلحاح الفرنسي الإفريقي على الجلوس إلى طاولة المفاوضات بين جماعة أنصار الدين وحركة الأزواد من جهة وحكومة مالي من جهة أخرى كانت هناك جولات ولقاءات أولية في الجزائر وبوركينا فاسو الممثلة للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا "الإكواس"، وتم الاتفاق على عقد جلسة فعلية لحل المشكلة، غير أن جماعة أنصار الدين أعلنت فيما بعد عدم التزامها بالاستمرار في المفاوضات على اعتبار أنها علمت بالتحضيرات التي تجري بين فرنسا ودول "الإكواس" وحكومة مالي والتي تقضي بالتدخل العسكري في أقرب وقت ممكن، كما أعلنت أنها سيطرت مع جميع الفصائل الإسلامية على مدينة "كونا" الإستراتيجية التي لا تبعد كثيرا عن مدينة "سيفاري" الحصن الوحيد الباقي للحدود الشمالية التي يمثل سقوطها سقوطا للدولة ككل، مما أعطى الضوء الأخضر للتدخلات الخارجية<sup>(9)</sup>، وجعل الحكومة المالية تطلب التدخل الأجنبي (الفرنسي)، حيث ناشد الرئيس المالي المؤقت "ديونكوندا تراوري" فرنسا الإسراع بنجدة مالي بعد الهجوم المشترك من قبل تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي وأنصار الدين وجماعة التوحيد والجهاد على بلدة "كونا" في 10 جانفي 2013<sup>(10)</sup>، ونظرا لكون التدخل بواسطة قوات عسكرية من طرف "الإكواس" يتطلب أسابيع من التحضيرات، سارعت فرنسا في تقديم الدعم المطلوب منها من الرئيس المالي المؤقت، وقامت بإرسال قواتها في 11 جانفي 2013 بعد يوم واحد من اجتماع مجلس الأمن الدولي الذي طلب فيه بانتشار سريع للقوات الدولية في مالي، مما يؤكد فرضية الاستعداد المبكر للقوات الفرنسية للتدخل العسكري في البلاد<sup>(11)</sup>، قامت فرنسا بنشر بعض قواتها العسكرية ضمن عملية "سرفال" \*لوقف تقدم الإسلاميين الذين هددوا بغزو "باماكو" قبل ذلك بأيام، وقد بدأت العملية بعدما شنت الطائرات الفرنسية ضربات جوية طالقت حزاما واسعا من أماكن تواجد المسلحين الإسلاميين يمتد من مدينة "غاو" ويمر بمدينة "كيدال" في شمال شرق البلاد بالقرب من الحدود مع الجزائر، ويصل بلدة "ليري" في الغرب بالقرب من الحدود مع موريتانيا<sup>(12)</sup>، ونلاحظ أن التدخل الفرنسي في مالي تأرجح بين النجاح والفشل، فقد تمكن التدخل من وقف تقدم المجموعات المسلحة نحو "باماكو" إضافة إلى تحرير كافة مدن الشمال المالي من قبضة الجماعات المسلحة، مع ذلك كانت هناك بوادر كثيرة لفشل ذريع بعد ذلك، حيث

بقيت الجماعات المسلحة في الشمال متحصنة في المناطق الوعرة وتقوم بعمليات انتحارية، وتمكنت من إعادة تكوين نفسها من جديد، ولم يستطع التدخل الفرنسي وضع حد للأزمة التي كانت تتطلب حولا من نوع آخر بعيدا عن القوة.

نلاحظ في الأزمة الأخيرة في مالي (2012) اهتماما دوليا منقطع النظير وبالأخص الاهتمام الغربي الكبير بها، ويبدو للعيان أن ملف مكافحة الإرهاب في منطقة ساحل الصحراء الإفريقي يتصدر الأسباب التي من أجلها حشد المجتمع الدولي حشوده بقيادة فرنسا للتدخل في مالي، خاصة وأن هذه الأخيرة لا تسخر بالموارد الطبيعية الكبيرة التي قد تستجلب مثل هذا الاهتمام، لكن مع التسليم بهذا السبب الجوهري إلا أنه لا يجب التغاضي عن الأطماع والمصالح الغربية في دول الجوار، لاسيما دول الساحل الإفريقي والجزائر التي تترعب على احتياطي معتبر من مصادر الطاقة النفطية والغازية<sup>(13)</sup>.

### ثانيا: دور الاتحاد الإفريقي في تسوية أزمة مالي

إن تدخل المنظمات الإقليمية لغرض حفظ السلم والأمن الدوليين أو فرضه يخضع عموما لميثاق الأمم المتحدة وإشراف مجلس الأمن الذي ينبغي أن يكون على بيئة كاملة بأية عملية تدخل حتى لو قامت بها منظمة إقليمية قارية أو فرعية<sup>(14)</sup>، وعلى ذلك فإن التدخل العسكري للاتحاد الإفريقي لحل الصراعات الداخلية للدول الإفريقية مرهون بأخذ إذن مجلس الأمن، كما تنص على ذلك المادة (53) من ميثاق الأمم المتحدة على عكس المساعي السلمية لحل النزاع التي لا تتطلب ذلك.

### 1- جهود الاتحاد الإفريقي بعد انقلاب مارس 2012

منذ أن تم الإعلان عن الانقلاب على النظام في مالي يوم 22 مارس 2012، أكد الاتحاد الإفريقي موقفه الرفض تماما للانقلاب، حيث أدانه وطالب الجنود المنقلبين على الحكم في مالي بإعادة الرئيس "أمدو توماني توري" إلى السلطة، وقرر الاتحاد بعد يوم واحد من الانقلاب تعليق عضوية دولة مالي فيه متوعدا باتخاذ الإجراءات المناسبة ضد الانقلابيين، وفي اليوم التالي أي في 24 مارس 2012 أرسل كل من: الاتحاد الإفريقي ومنظمة "الإكواس" والأمم المتحدة بعثة مشتركة إلى "بامكو" لإجراء مباحثات مع رئيس الانقلابيين "سانوغو" تمت في جلسة مغلقة، والواضح أن منظمة "الإكواس" استمرت فيما بعد في مساعيها لمعالجة الوضع إلى غاية أن توصلت إلى توقيع الاتفاق الإطاري في 06 أبريل 2012 بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا "الإكواس"، ممثلة برئيس بوركينا فاسو، "بليز كومباوري"، واللجنة الوطنية لاستعادة الديمقراطية وإعمار الدولة، ينص الاتفاق على جملة من الأمور أهمها على الإطلاق استقالة الرئيس توري، وتعيين الرئيس الحالي للجمعية الوطنية، "ديونكوندا تراوري" رئيسا للجمهورية، والشيخ "موديبو ديارا" رئيسا للوزراء، والتصويت على قانون عفو لفائدة منفذي الانقلاب<sup>(15)</sup>، وقد كان الاتحاد الإفريقي قبل ذلك قد فرض على الأشخاص المسؤولين على الانقلاب في 03 أبريل عقوبات عديدة تمثلت أولا في حظر السفر على قائد المجلس العسكري وتجميد أرصده ثانيا، فضلا على سريان نفس العقوبات على الكيانات التي تشارك في عرقلة العودة إلى النظام الدستوري في مالي<sup>(16)</sup>.

أدان الاتحاد الإفريقي بشدة -في بيان وزعه بتاريخ 22 ماي 2012- الاعتداء الذي تعرض له الرئيس الانتقالي "ديونكوندا تراوري" من قبل متظاهرين تمكنوا من الدخول إلى مكتبه، مشددا على أهمية ضمان أمن وسلامة السلطات الانتقالية وتهيئة الظروف المناسبة حتى تتمكن من القيام بالمهام الموكلة إليها<sup>(17)</sup>.

أعلن الاتحاد الإفريقي رفع تعليق عضوية مالي في الاتحاد في 21 أكتوبر، كما أقر خطة تهدف إلى استعادة سلطات الدولة في الشمال، التي سيطرت عليها مجموعات إسلامية مسلحة بعد الانقلاب، ودعا إلى تنظيم انتخابات في مالي في أوائل عام 2013، وتستهدف خطة العمل التي ستحال إلى مجلس الأمن الدولي، تنظيم انتخابات حرة ونزيهة خلال الفصل الأول من عام 2013<sup>(18)</sup>، وبسبب خروج رئيس وزراء مالي "شيخ موديبو ديبارا" على شاشة التلفزيون المالي معلنا استقالته مرغما بعدما تم توقيفه من قبل ضباط انقلابيين سابقين، ندد الاتحاد الإفريقي في 12 ديسمبر 2012 بالظروف التي جرت خلالها استقالة رئيس الوزراء، وأكد على إلزامية خضوع الجيش وقوات الأمن للسلطة المدنية، كما شدد عزمه على فرض الاحترام التام للشرعية الدستورية في مالي<sup>(19)</sup>، وفي مناسبة أخرى تبنى مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي خطة قاضية بإرسال قوة عسكرية دولية إلى شمال مالي لمساعدة البلاد على استعادة وحدة أراضيها، وصادق المجلس على هذه الخطة العسكرية خلال اجتماعه رقم (31) الذي عقده في 13 نوفمبر بالعاصمة الأثيوبية أديس أبابا بعد يومين فقط من تبني زعماء المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا "الإكواس" لهذه الخطة التي في الأصل جاءت بعد طلب مجلس الأمن من المجموعة تحضيرها<sup>(20)</sup>.

## 2- جهود الاتحاد الإفريقي بعد التدخل العسكري الفرنسي

بعد التدخل العسكري الفرنسي في مالي ظهرت ردة فعل الاتحاد الإفريقي المؤيدة له، حيث رحب مجلس السلم والأمن الإفريقي بالجهود الفرنسية، وأكد على أنها جهود مشروعة تسمح بها قرارات مجلس الأمن الدولي بما في ذلك القرارين رقم (2071) و(2085)، ودعا إلى تقديم مساعدة عسكرية عاجلة لمالي بهدف وقف تقدم المتمردين، وتحقيقاً لذلك قام الاتحاد الإفريقي بتنظيم مؤتمر للمانحين في أديس أبابا يوم 29 جانفي 2013 بغية توفير الدعم المادي الذي كان شحيحاً جداً بالمقارنة لما تحتاجه عملية التدخل الدولي في مالي من ميزانية ضخمة خصوصاً وأن المؤشرات كانت تؤكد على ضرورة رفع عدد العناصر التي تشارك في العملية العسكرية الأممية الإفريقية، وقد حقق الاجتماع المذكور نحو 455 مليون دولار تعهدت مجموعة من الدول من كل أنحاء العالم بتقديمها، كما تعهد الاتحاد الإفريقي من جهته بتقديم حصته في هذه المنح بما يعادل 50 مليون دولار<sup>(21)</sup>، من ناحية أخرى قام الاتحاد الإفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا "الإكواس" والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة بإنشاء فرقة عمل مشتركة معنية بمالي في أديس أبابا، وأنشأ مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي فريق الدعم والمتابعة المعني بالحالة في مالي الذي قام بعقد اجتماعات منتظمة للبحث في الأزمة<sup>(22)</sup>.

بعد إنهاء عملية "سرفال" وعدم إيجاد حل مناسب لتفاهم الأوضاع في مالي تم الرجوع إلى التفكير في الحل السياسي، حيث بدأت جولة من المفاوضات شارك الاتحاد الإفريقي في مفاوضات المرحلة الأولى للحوار الشامل بين المالبيين التي جرت من 16 إلى 24 جويلية 2014 في الجزائر، وانتهت بتوقيع حكومة مالي وست حركات سياسية عسكرية من شمال مالي على وثيقتين تتضمنان خارطة الطريق للمفاوضات في إطار مسار الجزائر وإعلان وقف الاقتتال يوم 24 جويلية 2014، وقد شددت رئيسة المفوضية الإفريقية على ضرورة بذل الأطراف جهودها للوقف النهائي لجميع أشكال الاقتتال، كما أشادت بالقرار المتعلق بمواصلة المفاوضات تحت إشراف الوساطة الجزائرية وبالتنسيق مع الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة ووساطة المجموعة الاقتصادية لدول غرب

إفريقيا "الإكواس" والاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون الإسلامي ودول الجوار المتمثلة في كل من بوركينافاسو، وموريتانيا، والنيجر وتشاد<sup>(23)</sup>.

أصدر مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي بيانا عقب الاجتماع رقم (449) الذي عُقد بأديس أبابا في 11 أوت 2014 يدعو فيه جميع الأطراف المالية إلى بذل كل الجهود لوقف الاقتتال، وكذا مواصلة المفاوضات عبر المرحلة الثانية من الحوار المالي الشامل بوساطة الجزائر، ودعا الحركات المسلحة المالية إلى تسهيل البحث عن حل للأزمة في مالي<sup>(24)</sup>، كما كان الاتحاد الإفريقي يجدد في كل مناسبة رغبته في الانتشار السريع للقوات الدولية الأممية والإفريقية على أراضي مالي، ويدعو جميع الدول الأعضاء فيه للمساهمة بشكل مباشر في تجهيز الجيش المالي لمساعدته على التصدي بشكل أفضل للجماعات المسلحة المتطرفة في شمال البلاد.

مما سبق يتضح جليا ضآلة الدور الفعلي للاتحاد الإفريقي، فرغم كونه المنظمة الإقليمية القارية الأكثر قدرة على التدخل لحل أزمة مالي غير أنه ولأسباب عديدة تم تحجيم دوره، ولعل السبب الأساسي في ذلك رغبة فرنسا في حل المشكلة خارج أسوار الاتحاد الإفريقي وتوكيلها للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا "الإكواس" خاصة وأن هذه الأخيرة كانت تدين بالولاء لفرنسا لاعتبارات سياسية، وهكذا اقتصر دور الاتحاد الإفريقي على الوقوف موقف المتفرج في الكثير من الأحيان والتعليق على الأحداث التي انتزعت الدولة الفرنسية بطولتها بدعم من مجلس الأمن الدولي وبالشراكة المتحفظ للإكواس على الأقل في المرحلة الأولى حيث كانت "سرفال" في طور نجاحها، واقتصر دور الاتحاد الإفريقي في معظم اجتماعاته وتصريحاته على التنديد تارة والترحيب والتأييد تارة أخرى، والبحث عن جمع الدعم المادي من الدول الأعضاء فيه والمجتمع الدولي ككل وإجراء البحوث والمناقشات وخطط العمل سعيا لإيجاد حل نظري لم نلاحظ تطبيقات فعلية له، ومع ذلك يمكن القول إن الاتحاد الإفريقي لم يقف تماما بمعزل عن الأحداث وحاول أن يسهم ولو بالقليل في حل الأزمة المالية ويظهر ذلك من خلال رفضه للانقلاب الحاصل في مارس 2012، ومساهماته المادية وحثه الدول الإفريقية على المساهمة بالمال والعسكريين في قوات "أفيسما"، فضلا عن دعمه ومشاركته في المفاوضات التي جرت في العاصمة الجزائرية.

### ثالثا: دور الجماعة الاقتصادية لغرب إفريقيا "الإكواس" في تسوية الأزمة

بعد تراجع دور الأمم المتحدة في تسوية النزاعات المسلحة الداخلية عقب انتهاء الحرب الباردة، وكذا ضعف آليات التسوية في إطار الاتحاد الإفريقي (منظمة الوحدة الإفريقية سابقا)، بدأ دور المنظمات الإقليمية الفرعية يظهر جليا في تسوية الصراعات الواقعة في نطاقها الجغرافي، ورغم أن الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا "الإكواس" قد أنشئت بالأساس لتنمية التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء، إلا أن الجوانب الأمنية أصبحت هي النشاط الأبرز للمنظمة مقارنة بالجوانب الاقتصادية بسبب كثرة النزاعات المسلحة الداخلية من ناحية وبروز الخلافات السياسية بين الدول الأعضاء من ناحية أخرى، الأمر الذي يحول دون تحقيق التكامل الاقتصادي، لذلك نلاحظ أن الجماعة تدخلت في كثير من الحالات لإيجاد حل ملائم للصراعات الإفريقية، ومن هذه الحالات الصراع الذي تشهده دولة مالي<sup>(25)</sup>.

### 1- جهود منظمة "الإكواس" في إطار التسوية السلمية

لقد تعاملت الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا "الإكواس" مع أزمة مالي الأخيرة من منطلق رغبته في إيجاد حل سياسي سلمي من ناحية، دون استبعاد خيار التدخل العسكري إذا تطلب الأمر ذلك من ناحية أخرى، وعملت

طيلة فترة الأزمة على تبني جهود الوساطة بين مختلف الأطراف المتنازعة في الدولة جاعلة من المسألة المالية محط اهتمام اجتماعاتها وقممها الطارئة على مختلف مستوياتها، وقد واجهتها في هذا الإطار عدة هواجس منها الخوف من تقسيم البلاد نظرا لوجود أطراف في الشمال (الطوارق) تطالب بالانفصال عن الجنوب، ناهيك عن خوفها من انتقال عدوى الانفصال إلى الدول المجاورة خصوصا مع تنامي نفوذ الجماعات الإسلامية المسلحة وما قد يترتب عليه نشاطها من كوارث مادية وإنسانية يصعب استيعابها على المدى البعيد.

بعد الانقلاب الذي حدث في 22 مارس 2012 على الرئيس المالي السابق أعربت منظمة "الإكواس" عن استيائها ورفضها للوضع، كما لم تكن راضية عن تحكم المتمردين في الشمال في زمام الأمور، وسارعت بفرض حظر اقتصادي وعقوبات اقتصادية على حكومة مالي الانقلابية بقيادة "سانوغو" من أجل الضغط عليها لتسليم السلطة لحكومة انتقالية ريثما يتم تنظيم انتخابات شرعية في البلاد<sup>(26)</sup>، كما عقدت المجموعة قمة استثنائية في 27 مارس 2012 في "أبيدجان" طالبت فيها بثلاث نقاط أساسية لحل الأزمة تمثلت في: إعادة النظام الدستوري في مالي، وتنفيذ عملية وساطة تحت رعاية رئيس بوركينا فاسو "بليز كومباوري"، وجعل القوات الإفريقية في حالة استعداد لتكون قادرة على التعامل مع أي ظرف طارئ، كما أعلنت تعليق عضوية مالي، ثم توصلت إلى اتفاق مع قادة الانقلاب العسكري بتسليم السلطة لحكومة انتقالية، وأكدت وقف العقوبات بمجرد التوقيع على الاتفاق وهو ما تم بالفعل في العاصمة "باماكو" يوم 06 أبريل<sup>(27)</sup>، وأهم ما جاء به هذا الاتفاق، تولي رئيس الجمعية الوطنية "ديونكوندا تراوري" الرئاسة لمرحلة انتقالية مع رئيس للوزراء وحكومة انتقاليين، وإصدار قانون عفو عن الانتقاليين، فضلا عن توصل منظمة "الإكواس" لتسوية مشكلة الانقلاب وإحلال الطريق الديمقراطي كأساس للوصول إلى الحكم وأظهرت نيتها في إرسال قوة عسكرية إلى مالي للتصدي إلى أعمال العنف والتطرف<sup>(28)</sup>.

عقدت منظمة "الإكواس" قمة استثنائية في 26 أبريل 2012، أمرت فيها بالإرسال الفوري لوحدات إقليمية إلى مالي بهدف مساعدة البلاد على إعادة بسط سيادتها على منطقتها الشمالية الخاضعة لسيطرة المتمردين الطوارق وحلفائهم وقضت بتمديد الفترة الانتقالية للبلاد لمدة 12 شهرا<sup>(29)</sup>، في حين تراجعت عن قرارها بنشر القوات في قمتها الاستثنائية التي عقدتها في 03 ماي 2012 في السنغال، وذكرت أن نشر قواتها في مالي مرهون بورود طلب إليها من حكومة مالي متمسكة على هذا الأساس بالحل السلمي القائم أساسا على التفاوض<sup>(30)</sup>.

اجتمع مجلس "الإكواس" للوساطة والأمن في "أبيدجان" بالكوت ديفوار في 19 ماي، وقرر إرسال وفد مشترك للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا "إكواس" إضافة إلى الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة إلى مالي لتحذير المجلس العسكري في البلاد من العقوبات التي قد يواجهها إذا لم يتوقف عن التدخل في العملية السياسية، حيث كان قائد الانقلاب وحتى بعد تسليم السلطة إلى رئيس وحكومة انتقالية يستمر في الظهور أمام وسائل الإعلام وإلقاء تصريحات تؤكد أنه ظل يسيطر على زمام الأمور وهو ما كان يحدث فعليا على أرض الواقع، تم التوصل خلال لقاء الوفد مع العسكريين الذين قادوا انقلاب 22 مارس إلى موافقتهم على السماح للرئيس المؤقت "ديونكوندا تراوري" بمواصلة مهمته في قيادة العملية الانتقالية<sup>(31)</sup>.

كانت منظمة "الإكواس" من خلال اجتماعاتها تخطط لإرسال قواتها ونشرها في مالي، وفي ذات الوقت تسعى إلى استصدار قرار من مجلس الأمن الدولي من أجل هذا الانتشار خلال شهري جوان وجويلية 2012، وفي ذلك حثت الرئيس الانتقالي للبلاد على تقديم طلب رسمي إلى الأمم المتحدة من أجل تحقيق ذلك الغرض، كما تباحثت



منظمة "الإكواس" مع الجيش المالي حول ضرورة نشر قواتها المسماة بعثة الدعم الدولية بقيادة إفريقية "أفيسما" التي يبلغ نصابها حوالي 3300 عسكري، غير أنه كان هناك اختلاف في وجهات النظر بين الطرفين حول تفويض البعثة فكانت "الإكواس" ترى نشر قواتها في العاصمة "بامكو" بهدف المساعدة على بناء قدرات الجيش المالي، وفتح ممر للمساعدات الإنسانية إلى النازحين وصولاً إلى المساهمة في إعادة توحيد الأراضي المالية الشمالية والجنوبية، في حين كان الجيش المالي يرى عكس ذلك بضرورة نشر القوات في الشمال بهدف قيادة عمليات استعادة الشمال من الجماعات الدينية المتطرفة وحلفائها من المتمردين الطوارق<sup>(32)</sup>.

في سبتمبر 2012 طلبت الحكومة المؤقتة في مالي مساعدة منظمة "الإكواس" لمواجهة تهديد الحركات الإسلامية والمساعدة على قمع التمرد في الشمال فقامت المنظمة بتكليف الوسيط "بليز كومباوري" بالتفاوض مع ممثلي أنصار الدين لأجل قطع الجماعة علاقاتها مع تنظيم القاعدة بالمغرب الإسلامي والقبول باتفاق سلام مع الحكومة المالية، وقد تعهد أنصار الدين بنبذ التطرف والإرهاب ومكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود، والدخول في حوار مع جميع الأطراف لحل الأزمة بمالي في مفاوضات جرت بينها وبين الوسيط في "واغادوغو" في نوفمبر 2012، وتلا ذلك مفاوضات أخرى مع وفد آخر من أنصار الدين في الجزائر في محاولة لإنهاء الأزمة<sup>(33)</sup>.

## 2- تبني منظمة "الإكواس" لخيار التدخل العسكري بقيادة إفريقية واستمرار جهود التسوية

عقدت المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا "الإكواس" في 11 نوفمبر 2012 قمة طارئة صادقت فيها هذه المرة على مفهوم جديد للتدخل يقوم على نشر قوة دولية بقيادة إفريقية في مالي وفقاً للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة مع رفع قوام الوحدات التي سيتم نشرها في مالي من 3300 عنصر إلى 5500 عنصر، وطلبت من مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي أن يصادق بدوره على الخطة التي أعدتها فقام هذا الأخير بالمصادقة في 13 نوفمبر ورفعها بدوره إلى مجلس الأمن الدولي<sup>(34)</sup>، أعطى مجلس الأمن الضوء الأخضر لإنشاء هذه القوة بقراره رقم (2085) الصادر في ديسمبر 2012، وقد حددت مهام البعثة حسب هذا القرار بالمساهمة في إعادة بناء قدرة قوات الدفاع والأمن المالية، ودعم السلطات المالية في استعادة مناطق الشمال من إقليمها مع اتخاذ التدابير الملائمة للحد من أثر الإجراءات العسكرية على السكان المدنيين، والانتقال إلى أنشطة تحقيق الاستقرار من أجل دعم السلطات المالية في حفظ الأمن وتدعيم سلطة الدولة، ودعم السلطات المالية في مسؤوليتها الرئيسية المتمثلة في حماية السكان وفي تهيئة بيئة آمنة من أجل إيصال المساعدات الإنسانية والعودة الطوعية للمشردين داخليا واللجئين بالتعاون مع المنظمات الإنسانية، هذا ومن أهم النقاط التي جاء بها القرار أنه دعا الاتحاد الإفريقي بالتنسيق الوثيق مع المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا "الإكواس" والأمين العام للأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى والشركاء المعنيين بالأزمة في مالي إلى تزويده بتقرير كل 60 يوماً حول نشر بعثة الدعم الدولية بقيادة إفريقية في مالي "أفيسما" ونشاطاتها<sup>(35)</sup>.

بعد التدخل العسكري الفرنسي الذي بدأ في 11 جانفي 2013، جرى التعجيل بنشر بعثة الدعم الدولية "أفيسما" فقد بدأت قوات دول كل من: بنين وبوركينا فاسو والنيجر ونيجيريا وتوغو والسنغال تتوافد لمساندة القوات الفرنسية، كما تعهدت أكثر من عشر دول إفريقية أخرى بأن تساهم بقواتها في التدخل العسكري<sup>(36)</sup>، وتمكنت بعض الوحدات من التحرك إلى أجزاء متفرقة في شمال مالي في فيفري، ونفذت عمليات عسكرية فرنسية إفريقية جنباً إلى جنب مما أدى إلى انسحاب الجماعات المسلحة التي كانت قد بدأت ترحف باتجاه الجنوب، وأهم ما تم التوصل إليه في

الثلاث الأشهر الموالية "خارطة طريق" صادق عليها البرلمان المالي تلتزم فيها الحكومة الانتقالية باستعادة الأمن الإقليمي وتنظيم انتخابات حرة نزيهة<sup>(37)</sup>.

زاد عدد القوات في "أفيسما" ليصل في مارس لحدود ثمانية آلاف جندي ساهمت فيها تشاد بـ 2250 جندي ومجموعة غرب إفريقيا "الإكواس" 3300 جندي إضافة لاحتياطي من 500 جندي، وكانت البعثة ينقصها الدعم المادي وتحتاج إلى المزيد من التبرعات والمساعدات، إذ أشارت دراسات أن نشر 8000 عسكري في مالي يتطلب ميزانية تقارب 960 مليون دولار<sup>(38)</sup>.

اقترحت المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا "الإكواس" في تحويل بعثة "أفيسما" إلى قوة حفظ سلام أممية، وقد عقدت اجتماعات لقادة أركان الجيوش لبلدان "إكواس" من أجل بحث طرق تحويل بعثة القوة الدولية بقيادة إفريقيا لدعم مالي "أفيسما" إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأطراف لتحقيق الاستقرار في مالي "مينوسما" التي يقدر قوامها 12640 عنصر بين عسكريين وشرطة وذلك حسب قرار أصدره مجلس الأمن في 25 أبريل 2013 تحت رقم (2100)، وهو ما تم تنفيذه في الأول من جويلية 2014، كما حدده القرار الأممي السابق الذكر، إضافة إلى ذلك فإن منظمة "الإكواس" وفي إطار دعمها للانتقال السياسي في مالي قامت بإيفاد بعثة تابعة لها لمراقبة الانتخابات الرئاسية في مالي التي جرت بين جويلية وأوت سنة 2013، وكذلك الحال بالنسبة للانتخابات التشريعية في نوفمبر من نفس السنة<sup>(39)</sup>.

#### رابعا: جهود التسوية بعد فشل الخيار العسكري

شهد شمال مالي خلال شهر ماي 2014 تصعيدا مفاجئا في التوتر بين مجموعات مسلحة في منطقة "كيدال" والجيش المالي دارت بينهما معارك دامية لعدة أيام، وتم التوصل إلى وقف لإطلاق النار في 23 ماي بعد أن تدخل رئيس موريتانيا "محمد ولد عبد العزيز" الذي يتولى رئاسة الاتحاد الإفريقي، ثم بدأت مباحثات غير رسمية بين المجموعات المسلحة والحكومة المالية على أن تبدأ مفاوضات رسمية في منتصف جويلية 2014 في العاصمة الجزائرية<sup>(40)</sup>.

لقد سمحت الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية بإطلاق مفاوضات السلام الشاملة في مالي بدعم من عدة أطراف دولية أخرى هي: الاتحاد الإفريقي، ومنظمة "الإكواس"، والأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة التعاون الإسلامي بالإضافة إلى عدد من بلدان الجوار المالي تتمثل في كل من: بوركينا فاسو، وموريتانيا، والنيجر، وتشاد، وخلال عدة أسابيع من المحادثات بالجزائر مع الحركات المسلحة المالية شجعت السلطات الجزائرية هذه الحركات على الانضمام إلى مسار السلم وتنسيق المواقف فيما بينها، وقد وضعت الدبلوماسية الجزائرية كل ثقلها لجمع أطراف النزاع في مالي، حيث أفضت هذه الجهود إلى التوقيع على "إعلان الجزائر" يوم 9 جوان 2014 من قبل ثلاث حركات مسلحة هي: الحركة الوطنية لتحرير الأزواد، والمجلس الأعلى لوحد الأزواد وفرع من الحركة العربية للأزواد، كما وقعت ثلاثة حركات أخرى هي: ائتلاف الشعب من أجل الأزواد، وتنسيقية الحركات والقوى القومية للمقاومة وفرع من الحركة العربية للأزواد على "الأرضية الأولية للجزائر" في 14 جويلية 2014، واستكمالا لهذه الجهود جمعت السلطات الجزائرية بعاصمتها في جويلية خبراء ممثلين عن مختلف المنظمات الإقليمية والدولية المعنية وكذا بلدان الجوار لتحضير المفاوضات ليتم في 16 جويلية عقد اجتماع وزاري شارك فيه مختلف الفاعلين، تم فيه بحث مشروع ما أطلق عليه "خارطة طريق المفاوضات في إطار مسار

الجزائر" قام بإعدادها مجموعة من الخبراء وتم التوقيع عليها من قبل الأطراف المالية (الحكومة والحركات المسلحة) في 24 جويلية 2014، تحدد "خارطة الطريق" المبادئ الأساسية للمفاوضات، كما تحدد مختلف المسائل التي ينبغي بحثها لتسوية النزاع المالي ومنها: شكل المفاوضات، وتشكيلة فريق الوساطة -الذي تقوده الجزائر ويشارك فيه ممثلو المنظمات الإقليمية والدولية الخمسة إلى جانب دول الجوار-، والأطراف المشاركة في المفاوضات، وتم تسطير رزنامة لسيرها قرّر لها أن تدوم 100 يوم على عدة مراحل<sup>(41)</sup>.

تم تحديد المرحلة التالية من المفاوضات في الفترة الممتدة بين 17 أوت و 11 سبتمبر، لكن الحركات الموقعة على إعلان الجزائر رفضت التواجد في نفس المكان مع تلك الموقعة على الأرضية الأولية للجزائر، مما أدى إلى التفاوض بصفة منفصلة وعرقلة مهمة الوسطاء الدوليين، كما تم في 30 جويلية إيفاد بعثة للمراقبة والتحقيق مشتركة بين الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة من أجل مراقبة الوضع عن كثب وإعداد توصيات حول كيفية إعادة الاستقرار للمنطقة<sup>(42)</sup>.

انطلقت الجولة الثانية من المفاوضات في الأول من سبتمبر 2014 ونجحت الجزائر في يوم 13 سبتمبر 2014 في إقناع الأطراف المتفاوضة على التوقيع على بروتوكول تفاهم للوصول إلى حل سياسي ينهي الأزمة المالية، تضمن البروتوكول خمسة بنود تناولت اتفاق الأطراف على النظام السياسي والمؤسسي للأزواد يقوم على نظام اتحادي معترف به من حكومة مالي والمجتمع الدولي، فضلا عن إنشاء لجنة مشتركة للمفاوضات بين الأطراف المالية، كما اتفقت الأطراف على تشكيل تنظيم مشترك للمضي قدما في الجهود الرامية للتقريب فيما بينها وتجسيد وحدتها، إلا أن ردة فعل الأزوايين لم تكن إيجابية إذ خرج عشية توقيع البروتوكول متظاهرون في معظم مدن أزواد منددين به واعتبروه تصديقا على الدستور المالي القائم الذي ينص على الفدرالية<sup>(43)</sup>.

تواصلت جهود الوساطة الدولية بقيادة الجزائر من أجل التوصل إلى توقيع أطراف النزاع على اتفاق السلام الشامل، وبالفعل أثمرت الجهود في 15 ماي 2015 على التوقيع النهائي للأطراف المتصارعة على اتفاق السلام والمصالحة في مالي النابع من مسار الجزائر، وقع وثيقة السلام إلى جانب الحكومة المالية ممثلون عن الحركات الموقعة على أرضية الجزائر بالإضافة إلى التنسيقية من أجل شعب الأزواد وتنسيقية الحركات والجبهات القومية للمقاومة، فضلا عن فريق الوساطة الدولية، وذلك بحضور عشرين رئيس دولة ورئيس وزراء وعدد من البعثات والمنظمات الدولية، ومن شأن هذا الاتفاق منح المزيد من الصلاحيات لزعماء منطقة الشمال، بالإضافة إلى دفع التنمية فيها، وكذا تكريس الحوار والمصالحة الوطنية واحترام للسلامة الترابية والوحدة الوطنية والطابع العلماني والجمهوري لدولة مالي، وقد تمت مراسيم التوقيع على الاتفاق ببياماكو غداة التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق السلم والمصالحة في الجزائر بتاريخ 14 ماي 2015 من طرف تنسيقية حركات الأزواد التي اكتفت بهذه الخطوة في انتظار إعادة النظر في بعض بنود الاتفاق رافضة التوقيع النهائي على اتفاق السلم والمصالحة لأنه-حسب نظرها-تجاهل أهم مطالب الأزوايين والمتمثل في الانفصال عن جمهورية مالي وتسيير الشعب الأزوايدي شؤونه بنفسه، وقد أشاد المجتمع الدولي وجل الأطراف المالية بالدور الذي لعبته الدبلوماسية الجزائرية في إطار الوساطة والتي تكلفت بعد خمس جولات من الحوار الشامل باتفاق سلام وقّع بالأحرف الأولى يوم الفاتح من مارس 2015 بالجزائر من قبل الأطراف المالية، ووسط آمال كبيرة للتحقيق الفعلي للاتفاق على أرض الواقع اتجه الشعب المالي

قدما نحو آفاق واعدة لطي صفحة العنف والتعصب واللااستقرار نحو مرحلة جديدة من تاريخهم المشترك يتطلع فيها الجميع إلى مستقبل أفضل في كنف الاستقرار والأمن و التنمية<sup>(44)</sup>.

### الخاتمة

إن الأزمة المالية ليست وليدة السنوات الحالية بل تعود إلى الستينيات من القرن العشرين، حيث ما إن استفاقت هذه الدولة من كابوس الاستعمار الفرنسي الغاشم حتى وجدت نفسها تسقط من جديد في مستنقع من النزاعات المسلحة الداخلية التي لا نهاية لها، وقد بدأت بوادر الأزمة الحالية منذ سنة 2011 بعد سقوط نظام العقيد القذافي وعودة الكثير من الطوارق إلى البلاد مع أسلحتهم الثقيلة، لتدخل الدولة في مسلسل من الأحداث الدامية وتتطور إلى الانقلاب على النظام الدستوري في مارس 2012 وتتحية الرئيس المنتخب من قبل مجموعة من الضباط الصغار، وقيام مجموعة من الحركات المسلحة في الشمال بإعلان استقلال الأزواد عن دولة مالي، بل وتوعدها في بداية سنة 2013 بالزحف نحو الجنوب، مما جعل فرنسا تسارع بالتدخل أمام عدم جاهزية القوات الخاصة بمنظمة "الإكواس"، من هنا ومن خلال تحليل مختلف جوانب الموضوع يمكن إبداء الملاحظات والنتائج الآتية:

\* رغم أن القرارات الأممية كانت تسمح بالتدخل الدولي في مالي بقيادة إفريقية إلا أن هذه الأخيرة لم تتمكن من التدخل إلا بعد التدخل الفرنسي في المنطقة الذي كان له مبرراته الإستراتيجية بالنسبة لفرنسا، وقد تمكنت العملية الفرنسية "سرفال" من تحقيق انتصار مبدئي من خلال إيقاف زحف الحركات المسلحة الشمالية، إلا أنها في الواقع تكلفت بعد ذلك بالفشل بسبب عدم قدرتها على القضاء على تلك الجماعات أو إيجاد اتفاق معها.

\* سعت منظمة "الإكواس" منذ بداية أزمة 2012 إلى التدخل لإيجاد حل سياسي مع إمكانية التدخل العسكري إن تطلب الأمر ذلك، وإلى استصدار قرارات أممية تدعم هذا التدخل المنشود ومع ذلك كانت تفضل الحل السياسي، إلا أن تسارع الأحداث وتدخل فرنسا العسكري عجل بتدخل المجموعة، والتي أصبحت تحرص في كل مرة وبعد فشل الحل العسكري على دعم الحل السياسي.

\* لم يظهر دور الاتحاد الإفريقي في هذه الأزمة إلا من خلال إبداء رأيه في الأحداث الحاصلة بالتنديد والتشجيع وتقديم الدعم المادي والمشاركة في الوساطة بين الأطراف المتنازعة.

\* إن المجتمع الدولي وخاصة الأطراف الفاعلة في الأزمة المالية قد أدركت بعد تأكدها من عدم جدوى الحل العسكري للأزمة أنه لا بد من محاولة إيجاد صيغة أخرى للتعامل معها من خلال محاولة تقريب وجهات النظر بين الحكومة المالية في الجنوب والحركات المسلحة المعارضة في الشمال، وهذا ما كانت دولة الجزائر تسعى في كل مناسبة بالتلويح به، حيث برز دورها-كدولة فاعلة في المنطقة-في محاولات حل الأزمة في مختلف مراحلها، وقد بدأ دورها يبرز من جديد في الأزمة الأخيرة بعد الفشل الفرنسي من خلال خمس جولات جرت في العاصمة الجزائرية بمشاركة المنظمات الإقليمية المعنية والأمم المتحدة ودول الجوار انتهت بالتوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق السلام في 01 مارس 2015 من قبل الأطراف المالية، ثم التوقيع النهائي في 15 ماي 2015 بالعاصمة المالية باماكو.

\* إن القضية المالية رغم السلم المؤقت الذي تشهده عقب التوقيع النهائي على اتفاق السلم والمصالحة، إلا أن المستقبل مازال يحمل الكثير من التوقعات والسيناريوهات، مع تواصل الجهود الجزائرية والإفريقية والأممية الساعية لإحلال الأمن والسلم والاستقرار الدائم في هذه الدولة.

## الهوامش:

- 1- إبراهيم كونتاو، "النزاع المسلح في مالي"، قراءات إفريقية، العدد 16، مؤسسة المنتدى الإسلامي، لندن، 2013، ص 32.
- 2- انظر كلا من:
  - Annette Lohmann, "whoowns the sahara ? oldconflicts, new menaces : Mali and the central saharabetween the touareg, Al-Qaida and organized crime", Friedrich-Ebert- Stifting, Abuja, Nigeria, 2011, P.06.
  - Abdenour Ben antar, "La sécurité nationale algérienne dans les années 90: entre la méditerranée le Sahara", The maghrebreview, vol 118, 3-4, 1993, P.158.
- 3- أحمد عبد الدايم محمد حسين، "تاريخ القضية الأزوادية وتطورها"، مجلة قراءات إفريقية، العدد 16، مؤسسة المنتدى الإسلامي، لندن، 2013، ص 22.
- 4- إبراهيم كونتاو، "النزاع المسلح في مالي"، مرجع سابق، ص 33.
- 5- أحمد عبد الدايم محمد حسين، "تاريخ القضية الأزوادية وتطورها"، مرجع سابق، نفس الصفحة.
- 6- إبراهيم كونتاو، "النزاع المسلح في مالي"، مرجع سابق، ص 34.
- 7- الحافظ النوني، "أزمة الدولة ما بعد الاستعمار في إفريقيا: حالة الدولة الفاشلة (نموذج مالي)"، المستقبل العربي، العدد 422، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أبريل 2014، ص 66.
- 8- إبراهيم كونتاو، "النزاع المسلح في مالي"، مرجع سابق، ص 34.
- 9- إبراهيم كونتاو، مرجع سابق، صص 36-37.
- 10- اتحاد علماء إفريقيا، الأحداث في مالي: رؤية عن قرب، الأمانة العامة، بامكو، جانفي 2013، ص 05.
- 11- Christophe Guilloteau et Philippe Nauche, L'opération Serval au Mali, Rapport d'information déposé en application de l'article 145 du Règlement par commission de la défense nationale et des forces armées en conclusion des travaux d'une mission d'information, 18 juillet 2013, P.30-31 .
 

\*سرفال هي كلمة فرنسية "serval" تعني القط المتوحش نسبة لأحد الحيوانات المنتشرة في صحراء مالي.
- 12- Voir :
  - Bernard Adam, Mali de l'intervention militaire française à la reconstruction de l'état, Groupe de recherche et d'information sur la paix et la sécurité (GRIP), Bruxelles, 2013, P.16.
  - Michel Goya, La guerre de trois mois: l'intervention française au mali en perspectives, Politique étrangère, Institut français des relations internationales (IFRI), 2013, Paris, P.161.
  - Christophe Guilloteau et Philippe Nauche, L'opération Serval au Mali, Op. cit, Pages de 49 à 52.
- 13- كمال محمد جار الله خضر، "مستقبل مالي في ضوء التدخلات الغربية"، قراءات إفريقية، العدد 16، مؤسسة المنتدى الإسلامي، لندن، 2013، ص 14.
- 14- محمود أبو العينين وآخرون، الاتحاد الإفريقي ومستقبل القارة الإفريقية، مركز البحوث والدراسات الإفريقية، القاهرة، 2001، الطبعة الأولى، ص 226.
- 15- انظر كلا من:
  - "الحرب في الصومال-جهود التسوية والسيناريوهات المستقبلية-"، مقال متوفر على الموقع الإلكتروني الآتي:  
[http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/HarbFiMali/sec06.doc\\_cvt.htm](http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/HarbFiMali/sec06.doc_cvt.htm)
  - الأمم المتحدة، الجمعية العامة، تقرير مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في مالي، الدورة الثانية والعشرون، وثيقة رقم (A/HRC/22/33)، الصادرة بتاريخ 07 جانفي 2013، ص 08.
- 16- Conseil de paix et de sécurité, 316<sup>ème</sup> réunion, Communiqué de presse, Addis-Ababa, Ethiopie, 03 avril 2012, P.01.
- 17- "الاتحاد الإفريقي يدين الاعتداء على رئيس مالي المؤقت"، متوفر بتاريخ 22 ماي 2012 على الموقع الإلكتروني الآتي:  
<http://www.el-balad.com/170172.aspx>
- 18- "الحرب في الصومال-موقف الولايات المتحدة الأمريكية والمنظمات الدولية والإقليمية-"، مقال متوفر على الموقع الإلكتروني الآتي:

- [http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/HarbFiMali/sec04.doc\\_cvt.htm](http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/HarbFiMali/sec04.doc_cvt.htm)
- 19-** Conseil de paix et de sécurité, 348<sup>ème</sup> réunion, Communiqué de presse, Addis-Ababa, Ethiopie, 13 Décembre 2012, P.01.
- 20-** عادل عبد الصبور حسن، "التدخل العسكري في مالي ومواقف الأطراف الإقليمية والدولية"، آفاق إفريقية، العدد 37، المجلد 11، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، 2013، ص 108.
- 21-** voir :
- Christophe Guilloteau et Philippe Nauche, L'opération Serval au Mali, Op. cit, P.65.
- HassatouBaldé, L'union africaine doit privilégier la prévention des conflits armés, ThinkingAfrica, Note de recherche, Nap n°5-6, 05 novembre 2013, P.03.
- 22-** نص القرار رقم (2100) الذي اتخذه مجلس الأمن الدولي في الجلسة رقم (6952) المنعقدة في 25 أبريل 2013.
- 23-** الاتحاد الإفريقي يحيي نجاح المرحلة الأولى من الحوار الشامل بالجزائر، متوفر بتاريخ 26 جويلية 2014 على الموقع الإلكتروني التالي: <http://www.djazairess.com/echchaab/38852>
- 24-** Conseil de paix et de sécurité, 449<sup>ème</sup> réunion, Communiqué de presse, Addis-Ababa, Ethiopie, 11 août 2014, P.07.
- 25-** بدر حسن الشافعي، تسوية الصراعات في إفريقيا "نموذج الإكواس"، دار النشر للجامعات، القاهرة، 2009، الطبعة الأولى، صص 364-51.
- 26-** فريدم أونوها، التدخل العسكري الفرنسي الإفريقي في مالي والمخاوف الأمنية المتفاقمة، مركز الجزيرة للدراسات، تقرير منشور بتاريخ 14 فيفري 2013 على الموقع الإلكتروني الآتي: <http://studies.aljazeera.net/reports/2013/02/20132148048143942.htm>
- 27-** Mali: Faire la paix en préparant la guerre, Rapport sur la paix et la sécurité dans l'espace CEDEAO, n°01, Institut d'études de sécurité, Dakar, octobre 2012, P.02.
- 28-** Voir:
- L'accord cadre de mise en œuvre de l'engagement solennel du 01 er avril 2012 entre le médiateur de la CEDEAO d'une part et le comité national de redressement de la démocratie et de la restauration de l'état d'autre part.
- Mali: Faire la paix en préparant la guerre, Rapport sur la paix et la sécurité dans l'espace CEDEAO, Op. cit, P.06.
- 29-** International crisis group, Mali: Eviter l'escalade synthèse et recommandations, Rapport Afrique N°189, 18 juillet 2012, P.24.
- 30-** International crisis group, Op. cit, P.25.
- 31-** African pressorganization (APO), Le conseil de médiation et de sécurité propose des mesures pour faire face aux menaces qui entachent le processus politique au Mali, Un article publié le 21May2012 sur le site web suivant: <https://appablog.wordpress.com>
- 32-** Mali: Faire la paix en préparant la guerre, Rapport sur la paix et la sécurité dans l'espace CEDEAO, Op. cit, P. 04-05 .
- 33-** فريدم أونوها، التدخل العسكري الفرنسي الإفريقي في مالي والمخاوف الأمنية المتفاقمة، مرجع سابق.
- 34-** عادل عبد الصبور حسن، "التدخل العسكري في مالي ومواقف الأطراف الإقليمية والدولية"، مرجع سابق، ص 98.
- 35-** نص القرار (2085) الذي أصدره مجلس الأمن الدولي في الجلسة رقم (6898) المنعقدة في 20 ديسمبر 2012.
- 36-** Christophe Guilloteau et Philippe Nauche, L'opération Serval au Mali, Op.cit, P.64- 65.
- 37-** Voir le site de la mission multidimensionnelle intégrée des Nations Unies pour la stabilisation au Mali :
- <http://www.un.org/fr/peacekeeping/missions/minusma/background.shtml>
- 38-** انظر كلا من:
- مهاري تادلي مارو، بعثة الدعم الدولي لمالي التدخل العسكري أولاً والعمل السياسي ثانياً، مركز الجزيرة للدراسات، تقرير منشور بتاريخ 04 مارس 2013 على الموقع الإلكتروني الآتي: <http://studies.aljazeera.net/reports/2013/03/20133410503616483.htm>
- HassatouBaldé, L'union africaine doit privilégier la prévention des conflits armés, Op. cit, P.03.

39-نص القرار رقم(2100)، مرجع سابق.

40-Conseil de paix et de sécurité, 449<sup>ème</sup> réunion, Op. cit, P.02.

41-Conseil de paix et de sécurité, 449<sup>ème</sup>réunion, Op. cit, P. 01-02 .

42-Op. cit, P.02.

43-خالد بودية، مفاوضات السلام تثمر بتوقيع الحركات الأزدية على مذكرة تفاهم "الجزائر تتجح في تفكيك لغم الحدود الجنوبية"، جريدة الخبر، السنة 24، العدد 7554، الجزائر، منشور بتاريخ 15 سبتمبر 2014، ص 03.

44-أحمد الأمين، "قتال بشما لمالي والتنسيقية غيرمعنية باتفاق السلام"، مقال متوفر بتاريخ 15 ماي 2015 على الموقع الالكتروني

لقناة الجزيرة: <http://www.aljazeera.net>